

***** معلومة ضريبية ضرورية :

• (الخطأ الحسابي والخطأ المادي والفرق بينهما) :
نعرض لهما في النقاط التالية :

- 1- النص القانوني .
 - 2- التعريف
 - 3- شرط إجراء التصحيح .
 - 4- الجهة المنوط بها إجراء التصحيح
 - 5- قاعدة ألا يضر الطاعن بطعنه و تصحيح تلك الأخطاء .
- نبدأ وبالله التوفيق :

1-النص القانوني:

-تنص المادة 93 القانون 91 لعام 2005 على :

-(في جميع الأحوال يكون على المصلحة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول تصحيح الأخطاء المادية والحسابية).

2-التعريف:

-ورد التعريف بالمادة 117 من اللائحة التنفيذية للقانون 91 لعام 2005 ماهية المقصود بالخطأ المادي والخطأ الحسابي حيث نصت على :

-يقصد بالأخطاء المادية، في تطبيق حكم المادة (93) من القانون، ورود النتيجة مخالفة للحيثيات .

-ويقصد بالأخطاء الحسابية في تطبيقها الأخطاء في نقل الأرقام أو الجمع والطرح وكافة العمليات الحسابية.

-ويد في حكم الأخطاء المادية التي يكون على المأمورية المختصة تصحيحها من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول جميع الحالات المنصوص عليها في المادة (124) من القانون)

ألغيت المادة 124 من القانون 91 لعام 2005 بموجب المادة الرابعة من القانون 206 لعام 2020 وأصبحت المادة 67 من هذا القانون)، وذلك ما لم يصبح الربط نهائياً.

-أي أن :

-يتمثل الخطأ المادي في أن :

منطوق القرار مخالف للحيثيات والأسباب.

-يتمثل الخطأ الحسابي في أن :

الخطأ في نقل الأرقام ، وأخطاء العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب وقسمة.

3- شرط إجراء التصحيح :

-تصحح المأمورية أخطاءها المادية كما ورد بالمادة 117 من اللائحة التنفيذية للقانون 91 لعام 2005 بشرط ألا يكون الربط نهائياً

حيث يكون هنا التصحيح من إختصاص لجان إعادة النظر في الربط النهائي طبقاً للمادة 67 من القانون 206 لعام 2020 في الحالات المنصوص عليها في تلك المادة .

-وتصحح المأمورية تلك الأخطاء من تلقاء ذاتها ، أو بناء على طلب الممول.

4-الجهة المنوط بها إجراء التصحيح:

-تنص المادة 191 من قانون المرافعات على :

(تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحثة كتابية او حسابية وذلك

بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب

المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة. ويجوز

الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح اما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال).

-وتنص المادة 192 من قانون المرافعات على :

(يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض او ابهام ويقدم الطلب بالاوضاع المعادة لرفع الدعوى. ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية).

-و هذا ما تزيده و توضحه احكام النقض الهامة التالية:

• (يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها ان تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز تعديل حكمها فيه او اصلاحه ، وهذا هو الاصل الا ان الشارع راي لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات ان يجيز للمحكمة اخذ ما جرى عليه العمل ان تصحح في منطوق حكمها من اخطاء مادية بحتة الا ان سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصورة على الاخطاء المادية البحتة وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته و تجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ومن ثم فهي لا تملك بحال ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها بتغيير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من العساس بحجية الشيء المحكوم به)

(طعون نقض مدني ارقلم :

17 لسنة ٣٤ قضائية

334 لسنة 20 قضائية.

614 لسنة 52 قضائية).

-وبناء على ذلك :

-فتصحح الخطا المادي يكون للجهة التي صدر عنها قرارا اوحكما تضمن هذا الخطأ طبقا للمادة 191 ، 192 من قانون المرافعات .

5-قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه و تصحيح تلك الأخطاء :

-لا يحتج بقاعدة ان الطاعن لا يضار بطعنه

دون أن يتم تدارك الأخطاء المادية أو الحسابية بتقديرات المأمورية ولو فيه إساءة لمركز الممول.

-ويؤيد ذلك أحكام النقض التالية :

(للجنة تدارك الأخطاء المادية أو الحسابية بتقديرات المأمورية ولو فيه إساءة لمركز

الممول ولا يحتج هنا بقاعدة ان الطاعن لا يضار بطعنه)

(طعن رقم 288 لسنة 50 ق جلسة 1984/4/30 ، طعن رقم 167 لسنة 36 ق جلسة

(1973/11/28

نسائلكم الدعاء و إلى لقاء قادم بإذن الله مع معلومة ضريبية ضرورية.

(رجب مهندي)